وطن بلا أوكسجين

ياسل طلوزي

عندما ينفد مخزون الأوكسجين من أسطوانة الحياة، يصبح التحليل الهادئ ضرباً من العبث، ويغدو الهذيان سيّد المشهد: غليان واحتقان، وهرولة إلى أقرب مشجب للتخلص من معطف العار الذي يثقل الأكتاف. هذا ما حدث بالضبط عقب فاجعةٍ مستشفى السلط الأردني، الذي شهد، قبل أيام، فجيعةً وطنيةً جديدة، تكدّست فوق ما سبقها من فواجع، نتيجة انقطاع الأوكسجين عن غرف العناية الحثيثة، ما أدّى إلى وفاة تسعة مرضى. فاهتزّ الشارع غضباً، وراح الجميع يحمّل المسؤولية لأشخاص بعينهم، تماماً كما حدث في فجيعة طوفان البحر الميت التي أودت بحياة باقة من أطفال المدارس قبل نحو عامين، ثم تمخّضت الحمّى عن تشكيل لجان عدة، حكومية ونيابية، للتحقيق في الحادثة، والمخرجات معلومة بالطبع؛ لأن المقدّمات التي استندت إليها هذه اللجان لا تزال هي نفسها التي لاذت بها سابقاتها، ولن تتعدّى التوصيات تحميل أسباب الفجيعة إلى بضعة أشخاص، نتيجة الإهمال، منهم مسؤولون أطيحوا فعلياً قبل بدء التحقيق حتّى، على شاكلة وزير الصحة.

ذلك مجسومٌ بحكم الخبرة، فقد كان أقصى ما طالب به الشارع، وبعض النواب، إقالة حكومة بشر الخصاونة بطاقمها كلّه، ثمّ انفضّ الجمع إلى دوامة حياته، متحلّلاً من عذاب الضمير الذي نغّص عليه جزءاً من يومه المؤجر للتّسخير. غير أن أحداً منهم لم يكلّف نفسه عناء النظر إلى الأسطوانة الصغيرة التي يحملها على ظهره من دون أن يشعر، والتي يوشك الهواء المحسوب عليه بالعدّاد أن ينفد تماماً.

لا أحد قال إن مسؤولية مثل هذه الفواجع يتحمّلها الجميع، شعباً ونظاماً. لا حكومات فقط، فالشعب الذي لا يحرّكه السطو على هواء حرّيته إلا بوصفه لوناً من ألوان الطيف، لا يُحاسب أحداً على أيّ تقصير مهما استفحل شأنه. وإنّ من يطالب بتغيير الحكومة كمن يطالب بتغيير لون كيس البضاعة لا البضاعة نفسها التي تباع له في كل تشكيل وزاريّ مهما بدا جديداً، وإنّ من يطالب بالمساءلة الحقيقية ينبغي أن يدرك أنها جزءٌ من منظومة ديمقراطيّة متكاملة لا تتجزّأ، ولا تتوافر في بلد يتعامل مع الديمقراطية كيكاور خارجيّ لمخاطبة دول العالم «الأول» فقط، لكنها ديمقراطية غير نافذة في نسيج البيت وقواعده.

لا يحقّ لمن يستقبل نبأ إعدام أكبر نقابة مهنية في بلده بحياد بالغ أن يحاسب مسؤولاً عن نفاد مخزون أوكسجين في مستشفى؛ فقد كان الأولى به قبل ذلك أن يحاسب نظاماً لا يقف احتراماً وتبجيلاً للمعلم وحقوقه. ولا يحق لمن لا يزال يخشى الانخراط في العمل الحزبيّ بوصفه رافعة العمل السياسي أن يتساءل كيف نفد الهواء، لا من مستشفى واحد بل من جغرافية عربية كاملة. ولا يحق لشعوب لم تزل تلوذ بقبائلها وعشائرها عند كل شاردة وواردة، حتى في الانتخابات النيابية التي يفترض أن تقوم أساساً على حرية الإرادة، أن تطالب بـ«تحقيق مستقل»؛ لأن فكرة الاستقلال أيضاً مقترنة بالحريات التي نفتقدها. ولا يجوز لمن لا يعرف عدد معتقلي الرأي في بلده أن يبدي أي رأي في هذه الحادثة وغيرها. ولا يحقّ لمن ينفتح قوس حياته وينغلق على المحسوبيات والواسطات والجهويات، تعليماً وتوظيفاً، أن يسأل كيف أُنيطت مسؤولية مستشفى بهذا الرهط الفاسد؛ لأن الفساد غدا منظومة متغلغلة في النسيج السياسي، والاجتماعيّ، ويعدّ في أوساط شعبية كثيرة نوعاً من «الشطارة» و«الفهلوة»، والقدرة على تمييز الجهة الأنسب لأكل «الكتف»، في الخلاصة، لا يحق لأحد أن يسأل أحداً في الأردن عن أي تجاوز، فالكل مذنب، إما بالاشتراك المباشر أو التواطؤ أو غضّ الطرف. وحريّ بالجميع أن يتفقّد، عوضاً عن هذا الهيجان، أسطوانة هوائه التي يدفع لقاءها ضرائب أطول من حياته، وأن يتأكّد من جزمة الخراطيم المشتبكة بجسده في غرف الإنعاش قبل نفاد آخر جرعة من حرياته.

ماذا يحدث؟

محمد أبو رمان

يخصّص الباحث الأميركي وأستاذ العلوم السياسية المتميز المتخصص بالدراسات الشرق أوسطية، مارك لينش، مقالاً أكاديمياً مطوّلاً لاستعراض النتائج التي قادت إليها مجموعة مهمة من البحوث، في عدد خاص استثنائي من مجلة «سياسات أوسطية» في دراسة الحالة البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منذ الربيع العربي 2011.

المقالات، بحسب ملخص لينش، على درجة عالية من الأهمية البحثية والمعرفية، فهي تنطلق من ضرورة إعادة زيادة البحث والدراسات العلمية لفهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ضوء ما حدث خلال العقد الماضي (منذ الاحتجاجات الكبيرة)، وهي وإن لم تكن المرّة الأولى التي تتم فيها مناقشة «دراسات المنطقة»، إلا أنّها تحرز تقدّماً مهماً في التفكير وإعادة تصميم الأولويات البحثية والأسئلة الصحيحة المفترض أن يتم صوغها للتعامل مع المتغيرات المهمة الكبرى التي حدثت في المنطقة خلال هذه المرحلة العاصفة.

تجادل الحزمة البحثية في ما إذا كانت لحظة الربيع العربي مرحلة تغيير جذري في دراسات المنطقة، وبالتالي من الضروري إعادة النظر في النظريات السابقة كافّة، أم أنّنا أمام مرحلة ما تزال متحرّكة متغيرة ومنعرجات تلو الأخرى، وأسئلة جديدة تطرح بصورة أكثر جدّية وواقعية، مثل موضوع سياسات الهوية والطائفية والحركات الاجتماعية والقمع والحراك الاحتجاجي والحروب الداخلية، وغيرها من قضايا تجسّد اليوم ما أصبحت عليه الحالة السياسية العامة في العالم العربي عموماً؟

يعترف الخبراء والباحثون بأنّه قد تكون هنالك استنتاجات علمية سريعة هيمنت على «مجتمع المعرفة» في العلوم السياسية المتخصص بالمنطقة، ما بدا واضحاً في التعامل مع اللحظة الأولى في الربيع العربي 2011 (التفاؤل بالزمن الديمقراطي الوشيك)، 2013 (التشاؤم وردّ الاعتبار للنظريات القديمة التي تتناول السلطوية وقدرتها على التجدّد)، ثم جاءت احتجاجات 2019 (في لبنان والعراق والسودان والجزائر) لتعيد طرح الشكوك والأسئلة حول الخلاصات السريعة السابقة.

اليوم ثمّة سؤال جديد ومهم للغاية، يتمثل في تأثير وباء كورونا وسياساته على الحالة العامة في العالم العربي (بخاصة، وهذه إضافتي، ما نشهده اليوم من احتجاجات عنيفة في لبنان وحراك احتجاجي في الأردن وتوترات في دول عربية عديدة، بالتزامن مع نهاية حقبة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، التي كانت شرّاً مستطيراً على حالة الحريات العامة وحقوق الإنسان في الدول العربية). إذا تجاوزنا هذه الجهود الأكاديمية البحثية المعرفية التي يقوم بها علماء السياسة الغربيون في فهم ما يحدث في منطقتنا، وعُدنا إلى مناخات البحث العلمي في العالم العربي، وفي الجامعات والمحافل الأكاديمية، سنجد أنّنا نعاني من فجوة حقيقية خطيرة بين ما يحدث وأولويات البحث العلمي والأسئلة المطروحة في الدول العربية المختلفة وفي العالم العربي بصورة مجملة.

لا يمكن أن نتغافل أو ننكر أن «مجتمع المعرفة» العربي في العلوم السياسية يعاني من الضعف والعجز، في أحيان كثيرة، عن متابعة الظواهر المجتمعية والسياسية، وتقديم المقاربات النظرية المطلوبة، وقد تكون هنالك أسباب ذاتية مرتبطة بحالة المعرفة العربية، وأسباب موضوعية أكثر أهميةً متعلقةً بمدى توفر الحريات الأكاديمية وهيمنة السلطوية على المجتمعات الأكاديمية وتقييد الباحثين، علمياً وماليّاً وسياسياً، وحجب المعلومات والبيانات عنهم، وبالتالي تتسم المعرفة المنتجة على هذا الصعيد بالضعف والمحدودية.

لا ينفي ما سبق أنّ هنالك جهوداً مهمة عربياً في مجال البحث العلمي لدراسة ماذا يحدث وفهمه. وقد أشرت، في مقالات سابقة، إلى إنتاجات ذات قيمة، وإلى مؤسساتٍ بحثية تخصّصت في هذا المجال، لكن هذه الجهود ما تزال مبعثرة غير مكتملة، ولم نصل بعد إلى مرحلة تكوين جماعاتٍ علميةٍ عربيةٍ مستقلةٍ قادرةٍ على إنتاج المعرفة الضرورية لفهم التحوّلات والمجتمعات، وإضاءة الطريق ليس فقط أمام البحث العلمي.

نحو استراتيجية أميركية في شبه الجزيرة الكورية

حسام أبو حامد

انتهت سياسة «الصبر الاستراتيجي» التي انتهجتها إدارة الرئيس الأسبق، باراك أوباما، حيال كوريا الشمالية إلى صفر سياسي، ومنحت الأخيرة مساحةً واسعةً لتطوير أسلحتها وقدراتها العسكرية. أما دبلوماسية إدارة الرئيس، دونالد ترامب، التي كسرت الأعراف الدبلوماسية، فعجزت بعد قمم ثلاث عن سد الفجوة بين الموقفين: الأميركي؛ المتمسّك بمطلب تخلي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي وصواريخها بعيدة المدى مقابل تخفيف العقوبات، والكوري الشمالي الذي أصرّ على تخفيف العقوبات في مقابل خطواتٍ محدودةٍ لتقييد برنامج بيونغ يانغ النووي. صحيحٌ أن كوريا الشمالية لم تعلن عن أي تجارب نووية منذ العام 2018، لكن ذلك لا يعني أن توقفها عن أنشطتها النووية بات أمراً مسلّماً به، فقد كشف تقرير سرّي للأمم المتحدة أن كوريا الشمالية حافظت على برامجها النووية والصاروخية وطوّرتها طوال عام 2020 في انتهاك للعقوبات الدولية، ومولّدتها بحوالي 300 مليون دولار من المبيعات المسروقة خلال القرصنة الإلكترونية («رويترز»، 8 فبراير/ شباط 2021). وجاء هذا التقرير السنوي للجنة عقوبات كوريا الشمالية التابعة لمجلس الأمن بعد أسابيع فقط من تولّي الرئيس الأميركي جو بايدن منصبه، والذي أعلن عن تبنّي «سياسة مبدئية» تقوم على مواصلة الضغط لنزع سلاح بيونغ يانغ النووي، والحفاظ على شبه جزيرة كورية موحّدة، كما أعلنت إدارته على لسان وزير خارجيته، أنتوني بلينكن، أنها ستنطلق مراجعة شاملة لنهج واشنطن تجاه كوريا الشمالية، بغية بلورة استراتيجيتها تجاه تحقيق الاستقرار في شبه القارة الكورية. ما هي ملامح تلك الاستراتيجية الجديدة تجاه بيونغ يانغ، والتي يمكنها أن تجنّب الإدارة الأميركية الجديدة الفشل الذي انتهت إليه جهود الإدارات السابقة؟

باتجاه بلورة هذه الاستراتيجية، تسعى إدارة بايدن إلى التشاور مع اليابانيين والكوريين الجنوبيين، ومع مسؤولين أميركيين سابقين عملوا في إدارة ترامب. سعى المفاوضون الأميركيون والكوريون، في عهد بايدن، للتغلب على سنوات من المفاوضات المتيرة للجدل، في عهد الإدارة السابقة، وصولاً إلى اتفاق مبدئيّ بشأن دفع تكاليف وجود القوات الأميركية في كوريا الجنوبية. كانت هذه اتفاقية، إلى جانب اتفاقية مماثلة مع طوكيو، في صلب محادثات وزيري الخارجية والدفاع الأميركيين، أنتوني بلينكن ولويد أوستن، مع المسؤولين اليابانيين والكوريين الجنوبيين في أول رحلة خارجية لهما بدأها الأثنين الماضي (15 مارس/ آذار) إلى طوكيو وسيول. وإشراك الحلفاء ينبغي أن يكون أيضاً جزءاً من هذه الاستراتيجية الجديدة، ويتوقع من هذه الجولة أن تؤسّس نهجاً مهدئاً وموازناً للعلاقات مع طوكيو وسيول، بعد أربع سنوات من مزاجية ترامب في تعامله مع حلفائه في آسيا وأوروبا. وينبغي على الاستراتيجية المقبلة أن تحدّد بدقة مصالح واشنطن وقيمها لمنافسيها وشركائها. قد يكون توجيه الرسائل التحذيرية إلى المنافس الصيني مفيداً، على نحو تلك التي وجهها بلينكن بشأن مطالبة الصين بالسيادة على مناطق واسعة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، لكن التعاون مع الصين مفيدٌ أيضاً في بعض المجالات، مثل تغيرات المناخ، ومواجهة وباء كورونا. وسيتطلب الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية تعاوناً صينياً، ولكن الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تعوّل أكثر من اللازم على دور صيني على حساب حلفائها الآسيويين، فعلى الرغم من حماسة صينية لكبح جماح كوريا الشمالية لتضمن عدم تجاوزها خطوطاً حمراء تجلب تحركات أميركية من شأنها تقويض أمن الصين، فإن كوريا الشمالية المسلحة نووياً ستكون قلعة جيواستراتيجية مفيدة في المنافسة الصينية الأميركية.

من الضروري أن تتخلى الاستراتيجية المقبلة عن نهج إدارة ترامب المتشدّد حيال السلاح النووي الكوري الشمالي، ومع الإبقاء على هدف نزع ذلك السلاح، ينبغي أن تتم إعادة صياغته بطريقة أكثر واقعية، لجعله قابلاً للتحقيق، وتكمن أهم سبل ذلك في إقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية جديدة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تضمن تقليص التوترات. لا بد من تقبّل عملية نزع سلاح تدريجية بالتوازي مع التأسيس لنظام للسلام في شبه الجزيرة الكورية؛ معالجة للمخاوف الكورية الشمالية المعلنة بشأن «السياسة العدائية» للولايات المتحدة؛ ضمان أمن واشنطن وحلفائها.

بذلت إدارة بايدن جهودا للتواصل مع الكوريين الشماليين، خلف الكواليس، منذ منتصف الشهر الماضي (فبراير/ شباط)، ولم ترد بيونغ يانغ. يُبقي الزعيم الكوري الشمالي الكرة في الملعب الأميركي، ولن يتردّد في افتعال الأزمات، لتحسين موقفه في أي جولة مفاوضات محتملة. في هذا السياق، تأتي تصريحات شقيقته، كيم يو جونغ، التي انتقدت المناورات العسكرية الأميركية الكورية الجنوبية التي جرت أخيراً، وهدّدت فيها بإلغاء الاتفاقية العسكرية بين الكوريتين الموقعة عام 2018. في مواجهة التصعيد، يمكن لإدارة بايدن إظهار عدم التساهل، لكن أيضاً مع إيصال رسالة واضحة تتمثل في أن التقدّم في نزع السلاح النووي سيقابله تقدّم تدريجي بشأن الضمانات الأمنية، ومعاهدة سلام دائمة بعد التخلص من السلاح النووي.

طوال سنوات، أظهر النظام الكوري الشمالي تصميماً وقدرةً في الحفاظ على البقاء. كان كيم جونغ أون يراهن على أن توسيع ترساناته النووية والصاروخية سيقنع الولايات المتحدة بالمشاركة في «محادثات الحدّ من التسلح» التي من شأنها أن تقبل ضمنياً بكوريا الشمالية قوة نووية، وترفع عنها العقوبات، لكن الأزمة الاقتصادية اليوم باتت نقطة ضعف رئيسية لبيونغ يانغ، فوفق تقارير للأمم المتحدة، تواجه كوريا الشمالية نقصاً حادّاً في الغذاء، بعد فيضاناتٍ دمّرت مساحاتٍ شاسعة من الأراضي الزراعية العام الماضي، في ظل عقوباتٍ دولية، وإغلاق الحدود بسبب جائحة فيروس كورونا. وقد اعترف كيم نفسه في خطاب العام الحالي (2021) بأن السنوات الخمس الماضية كانت «الأسوأ على الإطلاق» في بلاده. وعلى الرغم من تعهّده بجعل اقتصاد البلاد مكتفياً ذاتياً، بقي الاقتصاد في حالة يُرثى لها، مع تعطّل البنية التحتية الحكومية، والانخفاض الحاد في احتياطي النقد الأجنبي، وتقلص الإيرادات، وانهيار التجارة الخارجية، وتراجع النمو، والإصرار على تحويل الموارد الشحيحة لتوسيع برامج الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية.

> يُبقي الزعيم الكوري الشمالي الكرة في الملعب الأميركي، ولن يتردّد في افتعال الأزمات، لتحسين موقفه في أي جولة مفاوضات

فشلت جهود الإدارات السابقة في تغيير حسابات كيم، ولدى بايدن اليوم فرصة مناسبة لإقناعه بأن سعيه إلى امتلاك أسلحةٍ نوويةٍ يمكن أن ينهي نظامه. لذا تحتاج أي استراتيجية جديدة أن تستند إلى معرفةٍ دقيقةٍ بالاحتياجات والمخاوف التي تحرّك كيم جونغ أون، وتبرّر التكاليف الاقتصادية والسياسية الهائلة لصموده، وما إذا كان بإمكانه الحفاظ على برامجه الحالية إلى أجل غير مسمى، من دون تقويض أهداف النظام الأخرى؟ عامل الوقت هو في صالح بيونغ يانغ، فبمجرد أن يتراجع الوباء، ستستأنف المساعدات الصينية، وستتراخى قبضة العقوبات بعودة بيونغ يانغ إلى استراتيجيات التهرّب الناجحة. الفشل، هذه المرة، قد يعني أن تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرّة لـ«اعتراف الضمني بكوريا الشمالية قوة نووية، مكتفية بالبحث عن ضماناتٍ صارمة لمنع انتشار المواد والخبرات النووية منها إلى دول أخرى، أو جماعات إرهابية».

أخيراً، ينبغي لأي استراتيجية جديدة بشأن كوريا الشمالية أن تكون جزءاً من استراتيجية أكثر شمولاً تعالج قضايا الانتشار والتسلح النووي، بما يتناسب مع المعاهدات الدولية، لا انطلاقاً من حسابات المصالح الأميركية وحاجات أمنها القومي، وإلا فستستمر إيران وكوريا الشمالية عنوانين عريضين للفشل الأميركي.

(كاتب فلسطيني)

حدث في زيارة البابا العراق

ولاء سعيد السامرائي

زار بابا الفاتيكان فرنسيس العراق، أخيراً، ثلاثة أيام. وحسبما رشح كان سبب الزيارة إعادة آمال العراقيين المسيحيين المستلبة من الأحزاب الحاكمة وملي‍شياتها، والطلب منهم عدم مغادرة وطنهم، وتحفيز المهجّرين للعودة إليه، وهو ما يتمنّاه كل عراقي سلبت أملاكه، وهم عشرات آلاف الأشخاص، مسلمين ومسيحيين، تقلتها الحكومة في إرجاع ما سرقته منهم بحجج ما أنزل الله بها بسلطان، لأن من يضع يده على كل هذه الممتلكات هي الأحزاب، وما يتبعها من مليشيات تقرّ‍ض الشعب والعراق كله. ولم ينقطع ذلك في أي وقت، بل يزداد ويتمدّد مع تعاقب الحكومات، ويجري تحت سمع دول الاحتلال وسفاراتها وأنظارها، وتحت سمع سفارة الفاتيكان وأنظارها، وسمع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأبصاره الذي يقول جنرالاته ورئيس بعثته إنهم مسؤولون عن تأمين العراق.

وضعت سفارة الفاتيكان في العراق برنامج الزيارة بالكامل، غير أن واحدا من مراسم الاستقبال كان غريبا، بمجموعة تلبس الزي البدوي وبالسيوف، لم تكن مراسم عراقية، ويمكن لطفل صغير أن يلتقط ذلك من الوهلة الأولى. كان هذا الاستقبال صادما للعراقيين، وأثار استهجانهم، فلم تحصل قط، في كل تاريخ العراق الذي كان أحد مهود الحضارة الإنسانية، وملتقى الشعوب والديانات، وملتقى الحضارات، مراسم تستقبل زواره بشكل مدني ومعاصر، مثل هذه المراسم التي فصلت خصيصا. ولا مؤاخذة هنا للإعلام الغربي، عندما تقترن صورة العربي بسيفه وزيه، وهي صورة نمطية سائدة، تسوّق منذ قرن، في سينما هوليوود وفي الحروب وفي الإعلام، وعبر منظمات إرهابية.

ليس هذا فحسب، بل إن رغبة البابا بالقيام بالحملة الإبراهيمية في مدينة أور يجمع فيها الديانات هي أيضا أمر إشكالي، فليس هناك مدّ من هذه الصلاة، بل هناك مشروع إبراهيمي للتطبيع، وقد عبر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ورابطة علماء المسلمين في المغرب العربي عن رفضهم هذه الصلاة، فليس هناك صلاة يؤم بها بابا الفاتيكان باقي الديانات، ولم يحدث في تاريخ الديانات أن أدّى أي راع للكنيسة مثل هذه الصلاة. بل من الغريب أن تدبج فقرات عن تحويل مدينة أور إلى مكان حج ومزار بدّ أموالا هائلة! فهل العراق مؤهّل حاليا، وهو تحت احتلالات، وفيه القتل، ويتبوأ، منذ سنوات، المركز الأول لأسوأ بلد في العيش والفساد.

أما مراسم استقبال في «زقورة أور»، فقد تبين، في يوم مغادرة البابا العراق، إنها لم تكن منظمة من الدولة، بل من شركة لبنانية، وقد وضعت صاحبة هذه الشركة يدها على الكرسي الذي جلس عليه البابا، ما يعد فضيحة للحكومة العراقية أمام الفاتيكان والعالم، كما أن الحكومة اختارت بالأسماء الشخصيات التي ستظهر في المشهد الموافق لما سميت «الصلاة الإبراهيمية» وفقا للمحاصصة التي تفرضها أحزاب المنطقة الخضراء.

ولا تزال شخصيات عراقية مطلعة على ملف طلب زيارة البابا يوحنا بولص الثاني عام 1999 بقصد زيارة مدينة العراق أكثر مما يمثل الواقع ليبدو اختيارا لمرحلة جديدة رسمها الاحتلال الأميركي الأطلسي، فقد اختفت من مشهد اللقاء مع البابا شخصياتٌ مثل مقتدى الصدر، بينما وقف إلى جانب البابا الشاب جواد الخوئي، وهو ابن أخ عبد المجيد الخوئي الذي اغتيل في اليوم التالي لإعلان العراق محتلا، 10 إبريل/ نيسان 2003، وتردد أن مقتدى الصدر وآخرين وراء قتله. ولم تتضمن زيارة البابا لقاء علماء المجمع السني الذين تساووا في التمثيل لهم مع أصغر الديانات في العراق.

> مراسم استقبال البابا في «زقورة أور»، تبين أنها لم تكن منظمة من الدولة، بل من شركة لبنانية

محطة بابا الفاتيكان الأخيرة كانت مدينة الموصل الشهيدة، العريقة التي يتعايش فيها العراقيون منذ قرون، وأدخل الاحتلال الأطلسي عليها عصابات برابرة إسلامية، بالتنسيق مع قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، المغتال قاسم سليماني، وحكومة نوري المالكي، ليتم للاحتلال تهجير أهلها، مسلمين ومسيحيين، وتدميرها. وقد أهدى البابا سبحته للمليشياوي رايان الكلداني، صاحب مليشيا بابليون العاملة تحت إشراف الحرس الإيراني، وقائدها سليماني. وهناك تصريحات للكلداني يمجد فيها بقائده، ويقول إنه من جنود جيش الحسين الذي يحارب جيش يزيد. وقد دخل هذا المليشياوي عام 2016 قاعة مفوضية حقوق الإنسان التي كانت تناقش جرائم المليشيات في البلاد، مع آخرين، واعتدوا على العراقيين ومن كان معهم من شخصيات عربية، مستعملين السلاح الأبيض خارج القاعة، ما دعا بطريرك الطائفة الكلدانية إلى إصدار بيان عنه يقول فيه إن هذا الرجل لا يمثل الطائفة، ويمثل نفسه. كما وضعت وزارة الخزانة الأميركية اسمه على لائحة الإرهاب عام 2019. ولا يمكن للفاتيكان ولا لسفارته المؤثرة في العراق، أن تجهل هذا المليشياوي، بل هي تعرفه حق المعرفة، ولا يرسل مشهد إهداء البابا السبحة له رسالة سلام إلى العراقيين؟

صحيحٌ أن كل مقاطع الإنجيل المختارة في ما قيل في أثناء أنشطة الزيارة البابوية، وكذا كلمات البابا فرنسيس، كانت عن حق الجميع في العيش المشترك، ورفض التسلط على الضعفاء، وهو ما يتمناه كل أبناء الشعب العراقي المظلوم، لكن الفاتيكان يتغاضى عن ذكر الاحتلال الذي هو سبب معاناة العراقيين بكل مكوناتهم، ويدعم مليشيات تهدّد حياتهم وتسلب أملاكهم. يقول رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، إن الحكومة لن تتصادم معها.

الفاتيكان مؤسسة دينية غربية تتبع الدول الغربية في سياساتها، وافتراءات زيارة البابا فرنسيس أهلنا المسيحيين، وهي تظهر أن هذه المؤسسة لا يمكن أن تتجاوز مخططات الدول المحتلة للعراق، بل هي تسير جنبا لجنب معها، وأهل العراق، بكل مكوناتهم، ومنهم المسيحيون، يعرفون هذه الحقائق، وهم أول من أوصل شهادات كثيرة عما حصل في بغداد والموصل من قتل وتهجير وسلب ونهب، وقد عبر قساوستهم عن ذلك عدة مرات، بوصفهم عراقيين أصلاء، وقفوا ضد الاحتلال، ورفضوا المحاصصة والطائفية وتدمير وطنهم.

(كاتبة عراقية في باريس)

الرئيس برهم صالح يودع بابا الفاتيكان في بغداد، 8 مارس (أحمد الربيعي/فرانس برس)

كاريكاتير فهد

عشر سنوات ويتحدّثون عن المؤامرة

سلام الكواكبي

في غابة الندوات والمحاضرات الافتراضية التي تملأ الشبكة العنكبوتية، منذ اجتياح الوباء البشرية، دعاني صديق عزيز إلى ندوة تحمل في عنوانها اسم سورية، موضحاً أنه يتمنى مني أن أشارك وأتدخل في الحوار، محاولاً توضيح الصورة أمام مشاركين كثر من الفرنسيين الذين تغيب عن أكثرهم معرفة الواقع السوري المر والمستمر منذ 2011 على الأقل. كانت المجموعة مفتوحة، وبالتالي لا حاجة للدعوة أو للتسجيل، فدخلتها غير مستأذن. في البداية، هالني العنوان الذي يتطرّق إلى حرب على سورية. ومن ثم، استغرق مني الأمر ثواني معدودات لأعرف الجهة وراء تنظيم هذه الندوة، وطبيعة المشاركين فيها وانتماءهم. من خلال استطلاع بعض أسماء منهم من السوريين، وبعض أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الفرنسيين. وتحاملت على نفسي لأتابع الندوة، على الرغم من تأكدي أن الاستماع إليهم سيؤثر بي صحياً على أقل تقدير، لما تحمله مواقف الأسماء المعروفة بينهم من ترويج كذب يجذب الهلوسة السياسية، وافتراءات تكره المنطق والعقلانية والإنسانية، ومن نفسياتٍ طغت عليها ثقافة المؤامرة وعبادة البسطار.

فاض رجال السلطة بالكلام الذي لا يحمل من الصدق إلا كراهيته، وهم المتبرّعون شكلياً، والمنخرطون ضمنياً في آلة الإعلام الحربي غير النظيفة، والتي تتبنّى قاعدة غوبلز المقدّسة: اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس... وهؤلاء الناس لا يصدّقون، وإنما يرغبون في أن يصدّقوا، لأنه مع تطور الإعلام وإمكانية الحصول على المعلومات شبه الدقيقة من خلال مقاطعة عدد كبير منها، يمكن له أن ينقل الإنسان من مرحلة الخضوع للكذب إلى مرحلة التشكيك في هذا الكذب في أقل تقدير. ووصل الأمر بأحدهم إلى نقض كامل لسردية بداية الثورة السورية في مدينة درعا، وتكذيب قصة المراهقين الذين خطوا كلاماً معارضاً على جدران مدرستهم، معتبراً أن «الأفا» من المسلحين الليبيين تم إدخالهم وتوزيعهم في أحياء المدينة أسابيع عدة قبل بدء المظاهرات، مشيراً بذلك إلى وجود المؤامرة الشهيرة المزعومة التي سمّمت عقول بافلوفيين عرب وغربيين كثيرين. وفي الحقيقة، وعلى الرغم من أن الأذيب عديدة تابعتُها منذ سنوات عن البارجة الألمانية وعن الضباط الفرنسيين، إلا أن قصة المسلحين الليبيين تجاوزتها بمراحل من السخرية المؤلمة، والتي تُحاكي ما صاغته روايات فرانز كافكا.

انتظرت من بعضهم شيئاً من الذهول، إثر هذا الكلام كالذي أصابني، وبما أن منصة زووم تتيح التمعّن في وجوه المشاركين الذين قاموا بتفعيل كاميراتهم، فلقد تمعّنت في الوجوه فلم أجد سوى كائنات تهز برؤوسها موافقة، وشبه مستمتعة بمستواها المتدنّي من الوعي. ولم يكد أبواق السلطة ينتهون من سرد الأساطير المؤسسة للغباء الإنساني، حتى تولّى أحد الأعضاء اليمينيين المتطرّفين من الفرنسيين الكلام، مُشيداً بعلمانية مزعومة وبحماية محمودة لمسيحيي المشرق، لم تكن لتقوم لها قائمة إلا بدوام الاستبداد. واستمر عليه الحال بين كاذب ومشيد وملفّق، حتى تساءلت، مع نفسي المتألمة، عن سر بقائي، وكأنني مصاب بداء المازوشية.

خُيّل لي، وبعد مرور سنوات عشر من القتل والتدمير والإخفاء القسري والتعذيب الممنهج والخراب الإنساني والانقسام المجتمعي والتهجير واللجوء، أنه من الممكن إيجاد صيغة ما لفتح نقاش ينحصر بالإنسانيات، بعيداً عن السياسة والمحاور والمواقف المتشدّدة، كما أعتقد أنا. لقد اعتقدتُ أيضاً أننا لن نحتاج، نحن السوريين، ممن يشعرون بمأساة أهلهم وشعبهم بكل مكوناته الإثنية والدينية والمذهبية والطبقية والمناطقية، من دون أي تمييز بين موالٍ ومعارض، إلى البحث في جنس الملائكة وعن مخترع العجلة، وأننا سنحاول، بمضض، أن نجد أرضية مشتركة تحاكي الإنسان، وتتوقف عند الإنسان، دونما عن الرهانات والأقاصيص وسرديات المظلوميات، وتوزيع شهادات الضحايا. وكما زوّدت نفسي بمعايير الانفتاح على الآخر، وبقبول قلقه وبتفهم حذره، إلا أن ما نسمعه، وما زلنا، عن المؤامرة والفلاشة والبارجة وأنبوب الغاز، لا يشجّع على أي نوعٍ من النقاش، مهما تحلّى الإنسان بالصبر والأمل.

(كاتب سوري في باريس)

> ما نسمعه، وما زلنا، عن المؤامرة والفلاشة والبارجة وأنبوب الغاز، لا يشجّع على أي نوع من النقاش

لبنان و«الحاكم الفعلي»

حسام كنفاني

لم يكن الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، بحاجة إلى كل الكلام الذي قاله دبلوماسياً مع عدد من قادة الدول، منذ إعلانه رئيساً ودخوله البيت الأبيض، فاخَر اتصاله الأول مع نتنياهو والملك سلمان بن عبد العزيز مفخّراً شلالاً من الأسئلة والاستفسارات بشأن نواياه تجاههما، وقد ضنّ عليهما باتصاله الموعود، ولكنه لم يتعامل بالطريقة نفسها مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، فلم يمض أكثر من خمسة أيام على تنصيبه، حتى تلقى منه الأخير تلك المكالمة، لينجزا معاً اتفاقاً مهماً على تمديد معاهدة «ستارت 3» خمسة أعوام أخرى، وهي معاهدةٌ تحدّ على تخفيض عدد الرؤوس النووية وعدد القواعد التي تطلقها، على الرغم من أنه لم يكن اتصالاً ودوداً، بحسب بياناتٍ نشرت بعده. ففي حين أراد بوتين «تطبيع» العلاقة بين البلدين، كان بايدن حذراً. وقد ذكّر، في أثناء كلامه، بحادثة تسميم المعارض الروسي نافالني، لكن اللافت أن بايدن لم يؤجّل المحادثة، ما يعني أنه لا يرغب في قطع الصلات مع موسكو، ويريد إبقاء بعض الحبال موصولة ليتم جذب بعضها عند الحاجة.

ما يجعل اليوم ملف العلاقات بين البلدين مفروداً على طاولة الساسة والصحافيين المهتمين هو المقابلة التي أجراها بايدن قبل أيام، وردّه المثير على سؤال المذيع: هل تعتقد أن بوتين قاتل؟ فيتمتم لحظة قبل أن يجيب: أظن ذلك... يريد بايدن أن يمسح ما علق في أذهان مراقبي السياسة الأميركية من ليونةٍ مفترضةٍ كان يبديها دونالد ترامب تجاه بوتين بالذات. ومن تقاليد السياسة الأميركية أنه عند تبديل الحزب الحاكم، لا بد أن يُظهر الرئيس الجديد تباينات كثيرةً في سلوكه السياسي، ليبدو مختلفاً عمن سبقه. وهنا يحاول بايدن أن يفعل ذلك بشدة، ولديه سبب إضافي، هو قناعاته بأن بوتين كان يسعى إلى تشويه سمعته ليخسر الانتخابات، وهو ما أكّده تقرير مخابراتي. ينهي تعليق بايدن عن إجرام بوتين شهرين من الترقب الروسي، بعد حذر استمر طوال المدة السابقة، كي يظهر أين سيضع بايدن قدمه في الخطوة التالية تجاه روسيا. ويبدو من رد فعل بوتين المباشر أن هناك تغيراً سيحصل، ولكن ليس إلى الدرجة القصوى التي بدت في إجابة بايدن. ولذلك جاء رد بوتين مزيجاً من التحليل النفسي المموّه بموقف سياسي، والمشحون بالرغبة في رد الشتيمة الشخصية، حين وجه اتهاماً مبطناً لبايدن بالمرض أو الخرف السياسي بقوله: أتمنّى له الصحة. تبدو خيارات بايدن معروفة ومحدودةً إلى درجة كبيرة، وقد تنحصر ببضع عقوباتٍ ذات شكل اقتصادي ومحتوى سياسي ستطبق على موسكو، تضاف إلى عقوبات كثيرة سابقة، وقد يتّسع طيفها ليشمل الصين أيضاً، حتى يبدو بايدن ذلك الرئيس العالمي المهتم بشؤون الكرة الأرضية كلها.

ويمكن لهذا التجافي الأميركي الروسي الذي تمليه ظروف السياسة الحالية أن يجرّ ركوداً أوروبياً روسياً أيضاً، ويزيد جرعة الانتقادات لروسيا، ولهذه المواقف أن تبقي ملفاتٍ عديدة عالقة، وبعضها في منتهى الخطورة، خصوصاً التي تشترك فيها إيران، كملفات سورية ولبنان واليمن والعراق، وهي بلدانٌ وصل بعضها إلى حافّة المجاعة العامة، من دون أي بادرة انفراج. ويأتي الآن الموقف الذي يعيد التوتر ب

الإدارة المنحازة ليست وسيطاً عادلاً

مصطفى البرغوثي

تناقلت وسائل الإعلام أنباء عن مراجعات تجريها إدارة الرئيس بايدن لإعادة العلاقات الأميركية مع السلطة الفلسطينية. وقد استطاعت هذه الإدارة، منذ بدء ولايتها في يناير/ كانون الثاني الماضي، الانفكاك بحزم وسرعة عن سياسات إدارة ترامب في قضايا كثيرة على الصعيدين، المحلي والدولي، إذ غيرت كليا نمط معالجة وباء كورونا، وأعادت الولايات المتحدة إلى اتفاقية المناخ العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وعملت على إعادة علاقة الولايات المتحدة مع أوروبا وكندا والمكسيك إلى طبيعتها. وأجرت تعديلا على مسار علاقاتها مع دول كبرى، كالصين وروسيا، وبدأت نهجا مختلفا إزاء إيران.

الاستثناء الوحيد في هذه المراجعات هو العلاقة مع إسرائيل، والموقف من حقوق الشعب الفلسطيني. إذ لم تخرج إدارة بايدن من سلسلة الأقفاص التي حشرها فيها ترامب قبل مغادرته البيت الأبيض، بدءا من نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل، ومرورا بالاعتراف بضم هضبة الجولان السورية المحتلة، وانتهاء بنشاطات التطبيع مع دول عربية بغرض عزل القضية الفلسطينية وتصفية عناصرها في إطار ما عرف بصفقة القرن، وهي نشاطاتٌ أطنبت إدارة بايدن، على لسان وزير خارجيتها، أنطوني بلينكن، في مديحها. والأمر الأبرز استمرار الإدارة في الصمت على النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تطويق إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وإبطالها. كما بقي مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن مغلقا، ولم تقم الإدارة الأميركية بأي مبادرة للحد من تأثير قانون تايلور فورس على العلاقات الأميركية الفلسطينية. واستمرت الضغوط لحرمان الأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء من مخصصاتهم التي تسند معيشتهم، مع تبنٍّ كامل لمحاولات الحكومة الإسرائيلية إلصاق صفة الإرهاب بهم.

من السذاجة أن يعتقد بعض المخططين أن تخصيص مبلغ 15 مليون دولار لمساعدة السلطة الوطنية على مواجهة وباء كورونا سيمثل نقطة انعطاف ذات أهمية بالنسبة للفلسطينيين، إذ ما الذي يمثّله هذا المبلغ الهزيل بالمقارنة مع ثلاثة مليارات وستمائة مليون دولا تمنح سنويا لإسرائيل، المتلقي الأكبر في العالم للمساعدات الأميركية، عدا عن مليارات الدولارات التي تصل من الولايات المتحدة عبر جمعيات وصناديق أميركية مختلفة إلى إسرائيل، بما في ذلك مئات الملايين المخصصة للتوسّع الاستيطاني غير الشرعي. يبدو أن جوهر ما تطرحه مراجعات إدارة بايدن هو العودة إلى التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على هدف ما يسمى «حل الدولتين»، وذلك يثير أسئلة مهمة: ما هو المقصود بحل الدولتين في ظل استمرار النشاط الاستيطاني، ومن دون أن تجرؤ الإدارة الأميركية على إجبار إسرائيل على التوقف عنه؟ ما الذي يعنيه حل الدولتين إن بقيت إجراءات فرض الأمر الواقع الإسرائيلية على الأرض، بما في ذلك ما يزيد عن مائتي مستعمرة استيطانية، وجدار الفصل العنصري، وطرق الأبرتهايد والفصل العنصري التي تقطع الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب؟ وما الذي يمكن أن ينتج من مفاوضات جديدة تتحكّم الإدارة الأميركية في مسارها، في وقتٍ تواصل فيه الانحياز لإسرائيل، ولرؤيتها، وروايتها، وخصوصا مقولاتها الأمنية؟ النتيجة الوحيدة لهذا المسار لن تكون سوى ما ورد في صفقة القرن، بتحويل فكرة الدولة الفلسطينية إلى مجرّد كانتونات ومعازل تعيش في بحر من الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية، وعلى مساحةٍ لن تتجاوز 50% من الضفة الغربية في 224 جزيرة مقطّعة الأوصال، ويسودها نظام أبرتهايد عنصري، رأينا أسوأ تجلياته في التمييز الذي مارسته حكومة إسرائيل في ما يتعلق بتوزيع اللقاحات الخاصة بوباء كورونا.

> مما يمكن للفلسطينيين عمله لتغيير ميزان القوى، بدل المراهنة العقيمة على المفاوضات، توحيد صفوفهم

وعلى الرغم من محاولات السلطة الفلسطينية إحداث نوع من التوازن عبر مؤتمر دولي، أو من خلال «الرباعية» أو المبادرة الألمانية الفرنسية المشتركة مع مصر والأردن، فإن ذلك كله يبقى مقيّدا بإصرار جميع الأطراف الدولية على أن الأداة الحاسمة في ملف المفاوضات ستبقى بيد الولايات المتحدة، لأن إسرائيل لن تقبل بغير ذلك. وذلك سيعيدنا إلى المربع الأول الذي ساد منذ وقع اتفاق أوسلو، ومضمونه أن «عملية السلام التي لا تنتهي» تصبح بديلا للسلام، و«المفاوضات» بديلاً للحل، في حين تستكمل إسرائيل، عبر الاستيطان، التهام ما تبقى من الأراضي المحتلة، جاعلة من المفاوضات غطاءً لهذه العملية.

لا يمكن لإدارة منحازة أن تكون وسيطا عادلا. والاختبار الذي فشلت فيه إدارة أوباما سابقا كان تنفيذ ما وعدت به بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، حيث صار البون شاسعا بين ما وعد به أوباما، في خطابه الشهير في القاهرة في أول عام لرئاسته، وما استقرّت عليه الأمور عندما تجاوز نتنياهو أوباما وإدارته، وخاطب مجلسي النواب والشيوخ، وحاز فيهما على تصفيق لم يحظ به أوباما نفسه طوال ولايتي رئاسته.

العبرة من كل ما جرى في الحقيقة البسيطة، أن ميزان القوى على الأرض هو المقرّر لأي مفاوضات قبل أن تبدأ وبعد أن تنتهي. ومن كثير مما يمكن للفلسطينيين عمله لتغيير ميزان القوى، بدل المراهنة العقيمة على المفاوضات، توحيد صفوفهم، وتصعيد مقاومتهم الشعبية وتعرية نظام الأبرتهايد العنصري في العالم.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

تونس... الانتقال الديمقراطي في خطر

راتب شعبو

يمكن اعتبار تونس محل الاختبار الأنسب لإمكانية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية. الثورة التونسية هي الوحيدة التي نجت من مضاعفات عديدة ألمّت بالثورات العربية الأخرى. نجت من الانزلاق في مسار عنيف، ومن التحول التالي إلى صراع عسكري، كما حصل في ليبيا وسورية واليمن، وهو مسارٌ يقتل، بطبيعته، البذور الديمقراطية في الحراك. ونجت من انقلاب الجيش على الخطوة الديمقراطية الأولى (الانتخابات) التي أنتجها الحراك كما حصل في مصر، بعد سنتين ونصف السنة من تاريخ اندلاع الثورة. ولا يقل أهمية عن ذلك ما توفرت عليه حركة النهضة (الحركة الإسلامية الأهم في تونس) من روحيةٍ وطنيةٍ معقولة، ساهمت في تخفيف مشكلة العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين.

عقب الانتخابات التأسيسية في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 التي فازت فيها «النهضة» بأكبر عدد من المقاعد (89 مقعداً من 217)، نشأ تحالف ثلاثي شكّل ما عرف باسم حكومة الترويكا. لعل عدم فوز الحركة بأغلبية مطلقة ساعد أيضاً في انفتاحها على أحزابٍ أخرى لتشكيل الحكومة. لكن التحدّي الكبير الذي واجهته حكومة الترويكا، التي ضمت حركة النهضة (رئاسة الحكومة) مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية (علماني، رئاسة الجمهورية) والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (علماني، رئاسة المجلس الوطني التأسيسي)، هو الفجوة الكبيرة بين توقعات التونسيين، بعد الخلاص من رأس النظام السابق، وقدرة الحكومة على ملاقاة هذه التوقعات. بعد كل ثورة، هناك خيبة تنتظر الثائرين، وغالباً ما تبتلع هذه الخيبة الحكومة التالية، وقد تبتلع الثورة نفسها وتؤسّس لنكوص يطول.

بتأثير الفجوة المذكورة بين التوقع والمردود، بدأت الخلافات والاتهامات داخل أطراف الترويكا التي كانت توصف بالتحالف «الاستراتيجي». هكذا شهدت تونس اضطرابات حكومية، فانحلّت حكومة الترويكا الأولى (برئاسة حمّادي الجمالي)، على أثر اغتيال المعارض شكري بلعيد، وتشكلت حكومة ثانية (برئاسة علي العريّض)، دخلت بدورها في أزمة عقب اغتيال معارض آخر هو محمد البراهمي. بعد سقوط بن علي، ظهر العنف بوصفه تحدّياً، ذلك أن الحكومة الجديدة التي تعقب الثورة تكون أضعف من الاضطراب الاجتماعي والسياسي الذي يعيشه المجتمع، وفي الوقت نفسه، تكون هذه الحكومة على محكّ الديمقراطية، أي تكون تحت منظار شعبي حسّاس لأي سلوك غير ديمقراطي، على اعتبار أن الاستبداد هو الداء الذي حرّك الثورة أصلاً. غليان اجتماعي وانقسامات سياسية من جهة، وحكومة مقيدة بالديمقراطية من جهة أخرى.

لم تنجح حكومة الترويكا تماماً في الاختبار الديمقراطي، فقد ظهر النزوع التسلطي لديها في تجاوز مهلة السنة المحدّدة للمجلس التأسيسي لوضع دستور للبلاد، وفي تجاوز كونها حكومة انتقالية، ما نجم عنه انعدام ثقة مع الجمهور والأطراف السياسية. من هذه البوابة، عاد السياسي المخضرم، الباجي قايد السبسي، إلى الحياة السياسية في بيان شهير يطالب «الترويكا» والمجلس التأسيسي باحترام المهل المحدّدة. التحدّي الآخر الذي تواجهه عادة كل حكومة ما بعد الثورة هو الوضع الاقتصادي. شهدت فترة حكم الترويكا ضعفا في التنمية وزيادة في البطالة وفي الديون. وليست محاربة الفساد المتأصل مهمة سهلة أيضاً، فقد تقود إلى هروب المستثمرين ورأس المال. وقد راحت «الترويكا» تعزو عجزها إلى التعطيل الذي تمارسه المعارضة اليسارية والاتحاد العام للشغل. وصل التوتر إلى حد الاعتداء المباشر، من مليشيات تابعة للأحزاب الحاكمة، على المقر المركزي للاتحاد، من دون صدور تنديد من حركة النهضة، ولا من «المؤتمر» بهذا الاعتداء. وبتأثير هذا العجز، قبلت الحكومة بعقد حوار وطني بادرت إليه أربع مؤسّسات مجتمع مدني عرفت باسم (الرباعي الراعي للحوار)، وقد حاز هذا الرباعي على جائزة نوبل للسلام في العام 2015، «لأنه أنقذ تونس من الانهيار». نجم عن الحوار تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة (مستقل) حكمت عاما. عرض المشهد السياسي التونسي المتحرّك في انتخابات 2019 ميلين متناقضين، ظهرا جلياً في التباين الشديد بين شخصيتي المرشحين اللذين وصلا إلى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. قيس سعيد (النزيه المتقشّف العروبي) ونبيل القروي (رجل أعمال، سجين بتهم فساد، ذو ميول

> برز ميل نحو مركزة السلطة والموارد في يد سلطة تنفيذية قوية، وتغذية الحنين إلى الماضي

غربية). ظهرت في هذه الانتخابات لغة سياسية متحفّظة تجاه الديمقراطية، تركّز على فكرة السيادة الوطنية والهوية الوطنية، وتهاجم حقوق الأفراد بوصفها اعتداءً على الأسرة التي هي المجال الاجتماعي الأخير لمواجهة الظروف الحياتية الصعبة، مع المطالبة بدولةٍ قوية، وما يرتبط بهذا الميل المحافظ من رفض المساواة بين الجنسين في الوراثة ورفض إلغاء عقوبة الإعدام. وقد مثل هذه اللغة المرشّح الرئاسي قيس سعيد الذي فاز بنسبة 73% في الدورة الثانية.

وقد فتحت المنافسات السياسية بين الأحزاب على خلفية الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومات المتعاقبة الباب لبروز شخص مستقل (قيس سعيد) نظر إليه التونسيون، سيما الشباب منهم، على أنه سينقذ البلاد، من فوق الأحزاب (فهو مضادّ للأحزاب) ومن فوق البرلمان (يرى أن البرلمان يحرف إرادة الشعب)، لكنه لم يكن سوى بابٍ إلى إحباط جديد. وفتح هذا التعقيد المجال للهرب من تحدّيات الواقع إلى صراع الأفكار المجرّدة المتعلقة بالهوية وبالسيادة الوطنية، وإلى بروز الميل نحو مركزة السلطة والموارد في يد سلطة تنفيذية قوية، وتغذية الحنين إلى الماضي، ما ينطوي على تهديد بنكوص ديكتاتوري.

(كاتب سوري في فرنسا)

عن إعلام الخارج والتقارب المصري التركي

عمر سمير

هناك أسباب موضوعية لتقارب تكتيكي تتبدّى بوادره بين مصر وتركيا، بعد سنوات من العداء الصريح بين رأسي النظامين فيهما، أهمها تجاهل اليونان وقبرص وإسرائيل مصر، تماما، في اتفاقية للربط الكهربائي بينها، ما أدّى إلى شرخ في تحالف الدول الثلاث. وقد اعتبرت القاهرة هذا التجاهل امتداداً لاتفاق سابق بينها، في يناير/ كانون الثاني 2010، على نقل الغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب شرق المتوسط (إيست ميد)، وتجاهل مصر أيضا، ولا يزال باحثون وكتاب مصريون يروجون استحالة تنفيذه في عصر لا يعرف المستحيل، لا تقنيا ولا ماليا، لكنها صدمة فشل التحالفات التي استثمر فيها النظام المصري سنوات، سواء لابتزاز تركيا والمكايدة مع النظام فيها، أو لاستبدال سياسات الانسحاب من المنطقة لصالح اللاعبين الجدد في الرياض وأبوظبي، وإيجاد مجال حيوي إقليمي بديل للسياسة الخارجية المصرية.

وفي أعقاب الإعلان عن قيود على السياسات الإعلامية والخطوط التحريرية لبرامج القنوات المعارضة المصرية التي تبث من إسطنبول، تتعلق بالأساس بتخفيف حدّة النقد السياسي لرأس النظام في مصر، والتركيز على الأمور المتعلقة بالسياسات العامة والأمور الحقوقية والمعيشية للمصريين، وهو بالمناسبة أمر ناقشه مقرّبون من هذه القنوات، أو باحثون مستقلون، من قبل، لتحسين أداء هذه القنوات، حضر الكاتب إحدى جلسات نقاشه. انبرى الإعلام المصري، ومن يمكن تسميتهم صحافيي المصادفة وباحثيها وإعلامييها في حفلات تهليل وتحليل الموقف، باعتباره نصرا مؤزّرا للحكومة المصرية التي استطاعت تغيير السياسة التركية، وفرض شروط تتعلق بغلق القنوات المعارضة التي يصفونها بأنها غير ذات أهمية. وصل الأمر إلى حد وضع هؤلاء شروطا على الحكومتين، المصرية والتركية، لإتمام هذه المصالحة. ولم يكن ينقصهم سوى اشتراط إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل في وجه ملاحة الدول الـ 31 التي وقعت على بيان مجلس حقوق الإنسان في جنيف أخيرا، ويتناسى هؤلاء أن أيا من الشروط الثلاثة عشر التي حاولوا فرضها على الدوحة لم يتحقق شيء منها مقابل مصالحة قمة العلا في يناير/ كانون الثاني الماضي.

إذا صحّ أن مطلب إغلاق قنوات مصرية معارضة في تركيا طرحته القاهرة أولوية أولى حقا، فإن هذا ينم عن ضحالة، وعدم إدراك أهمية التنسيق مع تركيا في ملفاتٍ أهم بكثير، مثل غاز شرق المتوسط الذي تحجم الشركات الدولية عن الاستثمار فيه، حتى تستقر دوله على حدودها البحرية، وما لتركيا من ثقل فيه، أو الملف الليبي وترتيبات إعادة الإعمار، والملفات الإقليمية الأخرى المرتبطة بالنفوذ في القرن الأفريقي، وما يمكن أن تلعبه أنقرة من أدوار، سواء في الوساطة بين مصر والسودان وإثيوبيا، أو ما بين السودان وإثيوبيا في الملف الحدودي الذي طلبت فيه أديس أبابا وساطة تركية الشهر الماضي (فبراير/ شباط).

ومن المضحكات المبكيات في هذا الأمر أن بعضا ممن يدّعون المعارضة بدوا شامتين في هذه القنوات والقائمين عليها، وهي على الرغم من كل ما فيها من مشكلات، لا تزال الصوت الأعلى والأكثر إزعاجا في معارضة النظام وسياساته، وفقا للنظام ذاته. وإغلاقها لا يمثل مكسبا من أي جهة لهؤلاء، فلا هم يملكون منصات معارضة منافسة وبديلة قوية، ولا هم يأملون أن النظام، بهذا الإجراء إن تم، سيصبح أكثر عقلانية في التعامل مع معارضيه، ولن يلقيهم في سجون المستقبل، ولن يكسر تحالفات الأمل التي يسعون إليها.

كانت قنوات الخارج بمثابة قنوات الضرورة لكثيرين من متابعيها من خارج جمهور التيار الإسلامي العام داخل مصر وخارجها، في سياق التقييد الكامل الذي فرضه النظام بعد ترتيبات «3 يوليو» في 2013، واتباعه سياسة إعلام الصوت الواحد.

يملك الأتراك سجلا حافلا بالانقلابات العسكرية الدموية، ترجم إلى عداء شعبي وتصدّ واسع للمحاولة الانقلابية الفاشلة في صيف 2016، والتي لم يهلل لها في العالم أجمع سوى الحكومة المصرية وإعلامها. والحق أنه ليست تركيا وحدها

> إذا صح أن مطلب إغلاق قنوات مصرية معارضة في تركيا طرحته القاهرة أولوية أولى حقاً، فهذا ينم عن ضحالة

التي لديها حساسية شديدة تجاه الانقلابات العسكرية، فالدول الأفريقية التي لطالما عانى أكثرها من هذه الانقلابات وويلاتها، كانت أول من عاقب النظام في القاهرة بتجميد عضوية مصر أزيد من عام. وتفسّر هذه الحساسية، إلى حد بعيد، ردود الفعل التركية تجاه ما جرى في مصر، لكن انطلاق هذه القنوات صوتا أعلى للمعارضة في الخارج من إسطنبول، وترويج مقولات استعادة الخلافة أو السلطنة، وأن النظام التركي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين (في تبسيط مخلّ ومبتذل) هو ما جعل من النظام التركي هدفا دائما للنظام المصري وإعلامه في السنوات الثماني الماضية.

يثير هذا سؤالا عما إذا كان المسؤولون الأتراك، الذين فرضوا جزءا مهما من رؤيتهم للمسألة السورية والمنطقة الحدودية الآمنة، وذهبوا بعيدا في نفوذهم في ليبيا، وأقاموا مع قطر تحالفا استراتيجيا، بهذه السذاجة، بحيث يحرقون أوراقا بأيديهم مجانا. وسؤالا آخر عن الذي على النظام في مصر تقديمه في المقابل. وإلى هذا، في وسع هذه القنوات والقائمين عليها، حال استحكام الضغوط عليهم، الانتقال إلى بلدان أخرى والبث منها أو بث برامجها عبر قنوات يوتيوب مع سقف حرياتٍ أعلى بكثير للحفاظ على جمهورها الذي اكتسبته عبر سنوات. حينها، لن يكون للنظام، ولا الدول المضيفة، عليهم من سبيل. وصحيح أن الأمر ليس بهذه البساطة، لكنه ممكن وموارد جدا.

أخيرا، قد يكون المرء مرحبا بعقلنة خطابات هذه القنوات الفضائية المصرية المعارضة في إسطنبول، وإبعاده عن الشعبوية، ولكن لا يمكنه أن يؤيد إغلاقها، وبالذات إذا كان باحثا أو صحافيا أو محسوبا على المعارضة، فليس لدى مثل هؤلاء رفاهية الترحيب بتضييق على مضيق عليه، يرتبط بالأساس بأقلامهم وحريتهم ووجودهم ودفاعهم عن العدل والحرية والعيش الكريم. ويدركون، أو هكذا يجب، أن أي انتقاص من حرية الآخرين هو انتقاص من حرية المجموع وحريتهم هم أنفسهم.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads